



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية

للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 شارع يوسف زيوخود - الجزائر الهاتف: 73.86.00 الفاكس: 74.03.89 ح - ب ج : عوڤ مجاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الإشتراك السنوي	
	خارج الوطن	داخل الوطن
	1.000 دج.	600 دج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 دج.

الفترة التشريعية السادسة

دورة الربيع لسنة 2007

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الخميس 28 يونيو 2007

فهرس

- الاستماع إلى رد السيد رئيس الحكومة على ملاحظات السيدات والسادة النواب وتساؤلاتهم خلال مناقشة برنامج الحكومة.
- التصويت على برنامج الحكومة.

محضر الجلسة العادية الخامسة عشرة المنعقدة

يوم الخميس 28 يونيو 2007 (صباحا)

الرئاسة : السيد عبد العزيز زياري، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة : السيد عبد العزيز بلخادم، رئيس الحكومة وأعضاؤها.

الحياة الكريمة لأبناء وطننا العزيز وتقديم أفضل الخدمات لهم في مختلف المجالات، وفي أرجاء الجزائر كلها شمالا وجنوبا، شرقا ووسطا وغربا ومن الخارج لفائدة أبنائنا المقيمين في ديار الغربة، والذين نرجو أن يتأكدوا هم أيضا أنهم يحظون بنصيب وافر من اهتمام الدولة وعنايتها. وكنت محرجا في طريقة الرد على أسئلتكم، هل أتبنى الأجوبة المشخصة؟ حيث كان عدد المتدخلين يزيد عن 235 نائبا، فلو خصت كل أسئلة النواب بدقيقة لكل نائب لكان الجواب يقتضي أربع ساعات، ولهذا فضلت أن أجمع اهتمامات النواب حسب المحاور ليكون الرد حسب المحاور وليس بناء على تدخلات السادة والسيدات النواب.

وهنا لا بد من التذكير بأن تعليمات ستعطي للسادة النواب من أجل إبلاغ كل النواب ببرامج التنمية لكل ولاية لتطلعوا وليطلع كل واحد وكل واحدة منكم على برامج التنمية حتى نتجنب ذكر ذلك في جلسة الرد على السادة والسيدات النواب، ثم ستعطي أيضا تعليمات للسادة الولاة من أجل إشراك النواب في كل نشاطات الولاية بدءا بالعمل التنموي وانتهاء بالمراسيم التي تليق بمقام النائب كمثل عن الشعب وعن الأمة.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيدات والسادة النواب الأفاضل، إنه لمن دواعي السعادة المتجددة أن أتناول الكلمة أمامكم، ثانية، لأدلي لكم بتعاليق الحكومة حول النقاش الصريح والثري الذي جرى تحت قبة هذه المؤسسة الموقرة، طوال أيام عديدة. وأود أن أقول بأن هذا النقاش يعزز لدي الأمل الذي راودني إبان

افتتحت الجلسة في الساعة التاسعة

والدقيقة الخامسة والأربعين صباحا

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
الجلسة مفتوحة،

يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة الاستماع إلى رد السيد رئيس الحكومة على تدخلات السيدات والسادة النواب، والتصويت على مشروع برنامج الحكومة.

وأحيل الكلمة إلى السيد عبد العزيز بلخادم رئيس الحكومة، فليتفضل.

السيد رئيس الحكومة : شكرا،

باسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني الموقر، السيدات والسادة النواب الأفاضل، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود في البداية وقبل الشروع في الرد على تساؤلاتكم وتدخلاتكم القيمة أن أعرب لكم جميعا باسمي شخصيا وباسم أعضاء الحكومة عن شكرنا الجزيل وأسمى عبارات التقدير والامتنان على حرصكم الشديد في تأمين إيصال انشغالات المواطنين عبر هذا المجلس الموقر الذي جمعنا لتحدث عن التحديات وعن تنمية الوطن وعن آمال المواطنين وعن ضمان

وإن الحكومة لواعية كل الوعي، بالتحديات الجوهرية التي يجب أن تعمل على رفعها والرد عليها، وألا تخيب الأمل الكبير المعلق على برنامج السيد رئيس الجمهورية.

وما قد يبدو جديدا، هو منهجية العمل المعتمدة؛ حيث تم تكييفها مع الحقائق الملموسة المواجهة في الميدان، ولكن مع العمل دوماً على تحقيق الأهداف المسطرة والمحددة في برنامج السيد رئيس الجمهورية.

وبهذا الصدد، فإن وثيقة عمل الحكومة تشكل الإطار المرجعي للنشاط الحكومي، وتبرز الأولويات، وتضبط المشاريع، وتحدد الأدوات الرئيسية لتنفيذها.

وإذ تعتزم الحكومة، إضافة طابع أكثر كثافة على عملها، ومزيد من العقلانية على مسعاها، فإنها بذلك، تدرج مشروع برنامجها في إطار مسعى منهجي سيتم تجسيده، فور الموافقة عليه بإذن الله، من خلال مواصلة إعداد المخططات التوجيهية القطاعية التي تفضي إلى برامج أعمال محددة مرفوقة بأجال دقيقة لتنفيذها في كل قطاع.

وقد سجل بعض النواب الأفاضل بأن خطابي المتعلق بتقديم البرنامج يتضمن عدة معطيات بالأرقام حول مدى تقدم الإنجازات، إلى يومنا هذا، في مجال تجسيد المشاريع التنموية.

وبهذا الشأن، فقد ارتأيت أنه من واجبي، واحتراما لهذا المجلس الموقر، أن أعزز أقوالي بتقديم معطيات دقيقة قدر الإمكان، حول عمل الحكومة في الميدان، ورسم الآفاق المستقبلية لهذا العمل في نفس الوقت، قصد إعطاء المجلس صورة أكثر وضوحا للوضع الحالي ولاستشرافات المستقبل.

وهكذا، ستكون للسيدات والسادة أعضاء المجلس الشعبي الوطني الحرية الكاملة لممارسة رقابتهم على النشاط الحكومي، من خلال دراسة السياسات القطاعية لتنفيذ البرنامج، وهي رقابة تمارس أيضا بمناسبة تقديم مشاريع القوانين التي ستكرس على الصعيد العملي، تجسيد الأهداف التي سطرتها الحكومة في مشروع برنامجها.

تقديم مشروع برنامج الحكومة، في أن أشهد هذا المجلس الموقر يرسخ ديمومة الممارسة الديمقراطية السليمة؛ ممارسة تقوم على ذلك المبدأ الأساسي المتمثل في حرية التعبير عن وجهات النظر واحترام الرأي الآخر.

وإنكم، من خلال نوعية تدخلاتكم، ومن خلال وجهة الملاحظات والاقتراحات التي قدمتموها، قد وضعت النقاش في مستوى المتطلبات الحقيقية التي منحكم المواطن ثقته من أجلها.

وبذلك، فقد برهنتم على العناية الخاصة التي تولونها للمسائل المتصلة بالتنمية الوطنية والمحلية.

وبهذه المناسبة، اسمحوا لي أن أنوه بكم جميعا، في هذا المجلس الموقر، حيث أضفيتم على هذا النقاش، من خلال تدخلاتكم، طابعا ديمقراطيا حقيقيا ومثمرا، وكفيلا بتحرير المبادرات البناءة من أجل ضمان نجاعة أكبر في التكفل بحاجات المواطنين وانشغالهم وتطلعاتهم، وبتزويد الحكومة بالإرشادات الضرورية والنصائح التي تمكنها من تكييف أكبر لبرنامج عملها.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

إنه من واجبي أن أقدم خالص شكري إلى كل أعضاء هذا المجلس الموقر، الذين حرصوا على تشجيع الحكومة في عملها.

كما أود القول إن الأسئلة المثمرة والمتنوعة والدقيقة، تشكل، بالنسبة إلى الحكومة مساهمة قوية في المسعى الذي تعتزم اعتماده لتجسيد عملها.

واسمحوا لي أيضا، أن أذكر بأن مشروع البرنامج الذي تشرفت بتقديمه أمامكم، يندرج ضمن الاستراتيجية في تطبيق البرنامج الرئاسي الذي زكاه الشعب الجزائري وإن هدفه الأساسي واضح كل الوضوح؛ إذ يرمي إلى ضمان تطوير متواصل ومستدام للمجتمع من منظور تحسين إطار ومعيشة المواطنين المستمر من خلال التكفل بتطلعاتهم وانشغالهم.

أولاً- بالنسبة إلى التنمية المندمجة للإقليم :
لقد انضمت عدة مداخلات على تكتيف برامج التنمية المندمجة للإقليم، مع التأكيد على أن نقائص هنا وهناك ما تزال تسجل في قطاعات مختلفة. ويتعلق الأمر أحيانا بمشكل الربط بشبكات التزويد بالماء الصالح للشرب والتطهير، والشبكات العمومية لتوزيع الكهرباء والغاز، أو بمستوى المنشآت الأساسية للمواصلات مثل السكك الحديدية، والمطارات، والطرق والموانئ أو المرافق الجوية مثل المحطات الإدارية، والمراكز الصحية، والمكاتب البريدية وغيرها التي تظل تستقطب اهتمام المواطن.

وبهذا الصدد، أود أن أؤكد لكم أن مسعى التنمية المعتمد يستند إلى المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الذي يحدد ويوجه محاور التنمية التي سيتم تجسيدها من هنا إلى آفاق سنة 2025 لأننا أردنا أن نعمل في إطار مخطط موجه نستشرف المستقبل إلى سنة 2025 أي طيلة جيل آخر ثم بناء على هذا الاستشراق نضع الخطط في إطار كل قطاع، ويرمي هذا المخطط الوطني إلى تكييف برامج التنمية مع أهداف مكافحة الفوارق الإقليمية بشكل فعال، وبشكل الأساس والهيكل الذي تندرج ضمنهما المخططات التوجيهية القطاعية.

وينص قانون سنة 2001 المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم على 19 مخططا قطاعيا تشمل مجمل ميادين النشاط، المتمثلة، خصوصا، في الموارد المائية، والفلاحة، والنقل، والأشغال العمومية، والسياحة، والبيئة، والطاقة، والصحة، وكذا تنمية المناطق الأثرية والتاريخية التي شكلت حمايتها الانشغال الجوهري لعدة نواب.

مع العلم أن هذه المخططات القطاعية، التي تم إعداد بعضها والمصادقة عليها من قبل الحكومة، والتي سنشرع في مواصلة دراسة ما تبقى منها ستصدر كل هذه المخططات عن طريق التنظيم، طبقا للقانون المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم. وهنا، أحرص على التأكيد على أن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، هذا المخطط الذي تندرج تحته المخططات التسعة عشر، سيكون، فور الانتهاء من صياغته النهائية، موضوع مشروع قانون سيعرض على مجلسكم الموقر لمواصلة النقاش، في استشراف المستقبل لجزائر ما بعد جيلنا.

وباعتباري كنت عضوا ثم رئيسا لهذا المجلس الموقر، فإنني أقدر حق التقدير مهمة النائب وكذا وظيفة الرقابة هذه التي يجب أن يمارسها منتخبو الشعب على نشاط الحكومة. وسأولي، من جهتي، عناية خاصة لتوفير الظروف الملائمة لتمكين النواب الأفاضل من أداء هذه المهمة النبيلة المخولة لهم بفضل الثقة التي وضعها فيهم الشعب (تصفيق).

وفيما يتعلق بالانشغالات المعبر عنها من قبل السيدات والسادة النواب، فسأحاول الرد عليها بكل وضوح، من خلال إدماج الاهتمامات المشتركة، وأترك للقطاعات مهمة التكفل بالانشغالات الأكثر خصوصية بمناسبة لقاءات أخرى أتمناها قريبة في إطار برنامج عمل مع المجلس الشعبي الوطني، من خلال لقاءات مع مسؤولي قطاعات الحكومة.

ولذا، فإنني ألتمس تفهم الجميع وحلمكم بهذا الصدد إذا لم أجب شخصا عن كل واحد وواحدة منكم في تساؤلاتكم وفي بعض الاستفسارات التي جاءت في مداخلاتكم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيدات والسادة النواب الأفاضل،

إن مداخلتي هذه التي أريدها أكثر إيجازا من العرض التقديمي، ستنصب على المحاور الكبرى لعمل الحكومة التي أود أن أقدم بشأنها التوضيحات الضرورية، مع أخذ المعايير والملاحظات التي قدمتموها، في الحسبان، بوجه خاص.

وسأطرق في المقام الأول، إلى المسألة المتصلة بالإستراتيجية المعتمدة من قبل الحكومة من أجل ترقية عمليات التنمية المندمجة للإقليم الموجه للاستجابة الملموسة لانشغالات المواطنين من حيث تحسين إطار حياتهم وظروف معيشتهم.

وفي المقام الثاني، إلى المسائل ذات الأولوية المرتبطة بالإصلاحات الاقتصادية.

وأعرض في المقام الثالث، إلى المسائل الخاصة بالتنمية البشرية.

أما في المقام الرابع، والأخير، فسأعرض على المسائل المتعلقة بالحكم الراشد.

وقد خصت برامج التنمية الممولة من موارد هذه الصناديق، خلال الفترة الممتدة إلى السنة الماضية بمبالغ مالية معتبرة شملت 13 ولاية من الجنوب و 90 بلدية تابعة لـ 10 ولايات من الهضاب العليا، وخصت هذه البرامج كل ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية لهذه المناطق.

وابتداء من هذه السنة سيتم القيام بتقسيم جغرافي جديد يميز ولايات الجنوب وعددها 10 ولايات وولايات الهضاب العليا وعددها 19 ولاية.

وتجدر الإشارة إلى أن الموارد الهامة المعبأة بفضل هذين الصندوقين، تعادل نسبة 2/ من الجباية البترولية فيما يخص صندوق الجنوب، و 3/ بخصوص صندوق الهضاب العليا.

أما بلغة الأرقام، فإن الاعتمادات الإجمالية التي خصصت للولايات المعنية، منذ تأسيس هذين الصندوقين، تبلغ على التوالي 493 مليار دينار، بالنسبة إلى ولايات الجنوب، و 692 مليار دينار، بالنسبة إلى ولايات الهضاب العليا.

ويأتي هذان الصندوقان، إضافة إلى التمويلات المخصصة برسم البرنامج العادي والبرامج التكميلية، والمخطط الخماسي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، الذي قرر من قبل السيد رئيس الجمهورية.

وقد سمح تنفيذ برنامجي الهضاب العليا والجنوب إلى الآن بإنجاز عدة عمليات لإعادة التأهيل الحضري، وترميم القصور، والمحافظة على النظم البيئية للواحات والسهوب، وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية، وإنجاز مشاريع مهيكلية، منها شبكات الطرق الرابطة بين تندوف وغار جيبيلات، وبين بريزينة ومثليبي، وبين ثغرت ومسعد، وبين أدرار وبرج باجي مختار، كذلك بعض المطارات في الجنوب، فضلا عن ذلك، استفادت منشآت سياحية من حيث ترميمها، مثل فندق الرستميين، وفندق الجنوب، وفندق البستان هذه الفنادق التابعة لولاية غرداية.

ودائما في إطار التنمية المحلية، فإن اهتمام الحكومة قد انصب أيضا على المناطق الواقعة على الشريط الحدودي، حيث خصصت لها برامج تنمية من أجل تأمين حدودنا، بالدرجة

وهكذا، فإن هذه الأدوات الإستراتيجية بالنسبة إلى التنمية الشاملة والمستدامة للبلاد التي ستفرض بقوة القانون الذي ستخولونه إياها، ستضع حدا نهائيا للارتجال، والتسرع والتمييز في مجال التنمية.

وموازة مع هذا المسعى، وبالنسبة إلى التنمية المحلية، ومثلما لاحظتم ذلك، شرعت الحكومة في سلسلة من الاجتماعات شارك فيها السادة الولاة من أجل تقييم الوضعيتين الاجتماعية والاقتصادية للولايات، والوقوف على الاختلالات داخل الولايات وفيما بينها، وتحديد النقائص والعراقيل المسجلة في تنفيذ البرامج التنموية المحلية واتخاذ التدابير الضرورية لتداركها. وقد تم، إلى حد اليوم، استعراض وضعية 14 ولاية من الهضاب العليا والجنوب، حيث تقرر، إثر ذلك، اتخاذ جملة من التدابير الملائمة لتنفيذ وتسهيل الأعمال المطلوبة لتنميتها، كما رصدت الأغلفة المالية التي يتطلبها هذا المجهود الرامي إلى تأهيلها في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2007.

وتعتزم الحكومة، من جهة أخرى، تتويج هذه السلسلة من الاجتماعات بقاء بين الحكومة والولاة، بهدف، خصوصا، إلى ضبط الإطار التنظيمي الرامي إلى التكفل بالتصحيحات التي يجب إجراؤها بما يبعث حركية جديدة بالنسبة إلى الأعمال التنموية ويضفي عليها الطابع الشامل والمستدام في آن واحد. وبهذا الخصوص، اسمحو لي أن أنهى إلى علمكم بأن السيد وزير العلاقات مع البرلمان، كان يستشير النواب المنتخبين للولايات المعنية، حول محتوى كل ملف يعرض للدراسة على الحكومة من قبل الولاة، وكان يبلغ، كل مرة، حصيلة هذه الآراء إلى مجلس الحكومة وسنعمل على مواصلة العمل بهذه الطريقة لتمكين الوزير الجديد المكلف بالعلاقات مع البرلمان من أن يلتقي بنواب كل ولاية قبل اجتماع الحكومة مع الوالي المعني (تصفيق).

فضلا عن ذلك، يجدر التذكير بأن الحكومة أولت عناية خاصة لمناطق الهضاب العليا والجنوب التي استفادت، بفضل الصناديق الخاصة المسخرة لها، من برامج خاصة قصد تأهيلها، وتزويدها بمنشآت أساسية وتجهيزات مهيكلية، وتحسين إطار وظروف معيشة سكانها.

وهكذا، يسجل، من خلال بعض المداخلات أن قطاع الفلاحة في بلادنا، وبالرغم من النتائج المشجعة المحرزة منذ تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، ما يزال يعاني مشاكل ملحة.

بالفعل، فقد شكلت منتجات أساسية ذات استهلاك واسع موضوع انشغالات لدى السكان مثل البطاطا والحليب.

ويجب التأكيد على أن هاتين المادتين خاضعتين بدرجة كبيرة للأسواق الخارجية لاستيراد غبرة الحليب وبذور البطاطا، وأن مادتهما الأولية قد عرفت مؤخرا تذبذبا في أسعارها.

والحال هذه، فإن المشاكل التي أثّرت في هذا المجلس، هي أيضا محل انشغال الحكومة التي تجتهد من أجل إيجاد أنسب الحلول لها.

وينبغي أن أضيف بأن خيار الأولويات في قطاع الفلاحة، يطرح من الآن، بعد سبع سنوات من تفعيل المخطط الوطني للتنمية والصندوق الوطني لضبط الفلاحة وتطويرها.

بالفعل، فقد تبين أن الجزء الكبير من الأموال المرصودة لقطاع الفلاحة، قد تم توظيفها في عمليات استصلاح الأراضي، وحماية المساحات السهبية، ومحاربة التصحر، وكذا في المحافظة على الغابات وتنميتها.

لذلك، فإن الحكومة ترى أن الوقت قد حان لإجراء تقييم لترتيبات دعم النشاطات الفلاحية وترقيتها، قصد تكييف أفضل، انطلاقا من الغاية المنشودة في النهاية وهي ضمان الاكتفاء الذاتي على الأقل فيما يزرع عندنا.

وبالنسبة إلى الجانب المتعلق بالسكن، أقول بأن الانشغالات التي طرحت خلال النقاش تدل على مدى حساسية هذا الموضوع.

وبهذا الخصوص، أشير إلى أن إنجاز برنامج المليون سكن الذي تم الانطلاق فيه، قد شمل اليوم كل البلديات من خلال وضع برامج سكنية مختلفة، حيث نسجل أن 543.088 سكنا هي الآن في طور الإنجاز.

الأولى، وتمكين سكان هذه المناطق من الاستقرار فيها، بفضل توفير ظروف العيش الملائمة والمرافق الأساسية الضرورية لسكان هذه المناطق.

وعلى سبيل البيان، اسمحوا لي أن أذكر بعض المنشآت.

بالنسبة إلى الموارد المائية، أود، في هذا المجال، أن أذكر أعضاء هذا المجلس الموقر بأن النسب الحالية للربط بشبكات التزويد بالماء الصالح للشرب قد بلغت 92٪، وبلغت بالنسبة إلى التطهير 85٪.

أما التزويد اليومي بالماء، فقد وصل - كما قلت - إلى 155 لترا لكل ساكن يوميا كمعدل وطني. مع الإشارة إلى أن بعض البلديات المعزولة تسجل معدلا أدنى من هذا المستوى، في حين تتجاوز بعض البلديات الأخرى هذه النسب المذكورة.

غير أنه يتم حاليا تنفيذ برامج محددة من أجل تدارك التأخر المسجل وتصحيح الفوارق.

وفضلا عن ذلك، فقد تم الانطلاق في عدة دراسات هيدرو - جيولوجية ترمي إلى تقييم القدرات المائية للولايات، كما شرع في إنجاز برنامج هام لحفر الآبار، وكذا القيام بأعمال من أجل جلب مياه المنابع.

ومن جهة أخرى، سيسمح تنفيذ برنامج وحدات تحلية ماء البحر لفائدة المدن الساحلية، بتحويل كميات معتبرة من المياه نحو ولايات الهضاب العليا التي تعاني عجزا في هذا المجال.

وبالنسبة إلى السقي الفلاحي، الذي يحظى باهتمام بالغ من قبل الحكومة، فسيواصل تطويره من خلال تنفيذ برنامج متنوع يشمل إنجاز سدود، ومماسك جبلية، وآبار وكذا استعمال المياه المطهرة، وتجهيز مساحات كبرى وترقية تقنيات الاقتصاد في الماء.

وبالنسبة إلى قطاع الفلاحة، فإنه يعد، كما جاء على لسان الكثير منكم، قطاعا بالغ الحساسية، ولا أدل على ذلك من أنه استقطب اهتمام عدد كبير من السيدات والسادة النواب.

والمكتملة بموجب نص قانوني سيعرض عليكم لاحقا، وذلك من أجل إعطاء وجه لائق لمدننا وأريافنا، لأنكم تلاحظون أن كثيرا من الناس يبنون بنايات لائقة داخلها قصور وخارجها بمظهر البنايات التي تفتقر إلى أدنى مظاهر اللياقة، فيما يتعلق بمدننا وحتى بأريافنا أحيانا.

وللمحافظة على الأراضي الفلاحية التي تشكل انشغالا أساسيا للحكومة، فقد اتخذت إجراءات صارمة لمنع أي بناء خارج المخططات العمرانية ومخططات شغل الأراضي، حيث شكلت لجنة وزارية مشتركة مكلفة بالفصل في طلبات المؤسسات العمومية والجماعات المحلية التي تحتاج لوعاءات عقارية لبناء مرافق ذات منفعة عمومية، مع الإشارة إلى أن هذه الدراسة وكل اقتراحات اللجنة التقنية المذكورة، تخضع للمصادقة المسبقة للحكومة.

وفي مجال الطاقة، تتجسد السياسة التي تنتهجها الحكومة أولا، من خلال، تكثيف عمليات ربط البيوت بشبكات التوزيع العمومي للكهرباء والغاز من أجل رفع النسب المسجلة، إلى يومنا هذا، أكثر فأكثر.

كما تهدف إلى ترقية وتطوير استعمال مصادر الطاقة النظيفة وغير الملوثة التي تراعي البيئة، وبالتالي صحة المواطنين، وتمثل الغاية المتوخاة في تغطية 5٪ من الحاجات إلى الطاقة في آفاق سنة 2015، من مصادر الطاقة المتجددة وإذا حققنا هذا الهدف فنكون قد نجحنا بإذن الله.

وبهذا الشأن، أعلن أيضا بأن الحكومة قد قررت إعادة النظر في تسعيرة الكهرباء بالنسبة إلى مناطق الجنوب، سواء فيما يخص الاستهلاك المنزلي أو تغطية حاجات النشاطات الفلاحية والصناعية في الجنوب (تصفيق).

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيدات والسادة النواب،

بالنسبة إلى الجانب المتعلق بالإصلاحات الاقتصادية، أود التأكيد، فيما يخص النشاطات الاقتصادية، أن التنمية الاقتصادية تظل تحديا كبيرا يجب أن ترفعه بلادنا في ظل سياق عالمي يتميز بتحولات عميقة. إن الحركية التي يجب

ويكمن تنوع تمويل هذا البرنامج في تمكين مختلف شرائح المجتمع من المأوى، كل حسب قدراته، وستعمل الحكومة على تدعيم هذا القطاع الحساس ببرامج جديدة للسكن الاجتماعي الإيجاري كلما اقتضت الحاجة مع مراعاة الوضعية الاجتماعية لكل مواطن.

وحرصا منها على توفير الاستقرار في العالم الريفي، خصصت الحكومة برنامجا هاما يفوق 450.000 سكن ريفي منها 90.000 مخصصة للجنوب والهضاب العليا، كما اتخذت إجراءات خاصة لحل مشكلة ملكية العقار. أما فيما يخص الإعانة، فإن الحكومة تدرس حاليا الإمكانيات التي يمكن حشدها لتدعيم السكن الريفي حسب الخصوصيات الاجتماعية والمناخية للمناطق الريفية.

وإذ يشهد السكن التساهمي إقبالا أكبر في المناطق الشمالية، فإن الأمر لم يكن كذلك في مناطق الهضاب العليا والجنوب، مما استوجب تحويله في هذه المناطق إلى سكن ريفي في كثير من الحالات.

أما فيما يخص السكنات المنجزة وغير الموزعة، فقد اتخذت الحكومة عدة إجراءات للتعجيل بتوزيع السكنات الاجتماعية التي فاق عددها، في السنوات الماضية، 50.000 سكن، ليتقلص اليوم، إلى النصف والمجهودات متواصلة لطي هذا الملف.

وفيما يخص التهيئة العمرانية للأحياء القديمة، فإن الحكومة سطرت برنامجا سنويا لتدارك هذا العجز.

وستؤخذ بعين الاعتبار البنايات القديمة، والسكنات الهشة وسكنات الصفيح، نظرا إلى الخطر الذي قد تشكله على السكان. وقد بادرت الحكومة بتخصيص غلاف مالي معتبر، موجه للخبرة والدراسة ومعرفة حجم العمليات الضرورية للترميم، حيث خص ولايات الجزائر العاصمة وهران، وقسنطينة وعنابة كمرحلة أولى، وسوف تشمل هذه العملية كل الحالات المطروحة في الولايات الأخرى بالتدرج.

ومن جهة أخرى، فإن تحسين وتجميل الإطار المبني سيحظى هو الآخر بعناية خاصة، حيث ستتم معالجة ظاهرة البنايات غير

فيما يخص المراقبة والإشراف على المصارف، يقوم بنك الجزائر بصفة منتظمة بعمليات مراقبة عامة للمنظومة المصرفية.

وتتعلق هذه العمليات خصوصا، بتقييم وتنظيم البنك أو المؤسسة المالية، وتحليل نشاط القرض وتقييمه، ومراقبة مدى احترام التنظيم الخاص بالصرف في مجال تسيير عمليات التجارة الخارجية.

وموازية مع عمليات المراقبة هذه، قام بنك الجزائر بإنشاء مركزية للمخاطر توفر معلومات حول القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية لزيائنها قصد تفادي ملاحظاته مؤخرا من تجاوزات.

وبخصوص مراقبة البنوك الأجنبية، ولاسيما، تلك المتعلقة بتسيير عمليات التجارة الخارجية، يجدر التوضيح أن السوق المصرفية مفتوحة على الاستثمار الأجنبي، وأن إطار ضبط النشاط البنكي يستلهم من الممارسات العالمية في هذا المجال.

فيما يخص تكييف القانون المتعلق بقوانين المالية، تجدر الإشارة إلى القانون العضوي الجديد الذي يجري حاليا إعداده، والذي يرمي إلى تكييف الإطار التشريعي لقوانين المالية لضمان شفافية أكبر للميزانية، وضمان فعالية أكبر للإلتفاق العمومي، وتحسين نظام مراقبة المالية العمومية.

وهكذا، فقد تم مؤخرا، تعزيز المراقبة من خلال اعتماد جملة من التدابير، منها توسيع صلاحيات بعض أجهزة التفتيش وتمديد هذه الصلاحيات لتشمل المؤسسات العمومية الاقتصادية، وستواصل العمل على تعميق هذه العملية.

بخصوص تكييف قانون الصفقات العمومية، قامت الحكومة بدراسة هذه المسألة. وتهدف التعديلات التي أدخلت على التنظيم المتعلق بالصفقات العمومية، بالتشاور مع كافة الآمرين بالصرف العموميين سواء كانوا وزراء أو ولاة، إلى ضمان حرية أكبر للاستفادة من الطلب العمومي، والمساواة في التعامل مع الوكلاء، والشفافية في الإجراءات.

فيما يخص مكافحة الغش والتهرب أو التملص الجبائي، قامت الإدارة الجبائية بوضع إطار خاص بالإجراءات الجبائية من أجل

بعثها في مجال النشاطات الاقتصادية تبقى المصدر الأساسي للاستجابة الضرورية للتطلعات الوطنية لشعبنا، وبالتالي المحافظة على التماسك الاجتماعي.

إن هذا التحدي مزدوج، فهو يتعلق في آن واحد، بتأهيل اقتصادنا من أجل تكييفه مع المعايير الدولية، وضمان اندماجه في الاقتصاد العالمي قصد تقليص آثاره السلبية، وكذا تنميته باستمرار بهدف تحقيق نمو دائم محدث للثروات ولمناصب الشغل.

ويعكس العدد الكبير للأسئلة المتعلقة بهذا القطاع بالذات أهمية انشغالات السيدات والسادة النواب بخصوص هذا الموضوع.

وبهذا الشأن، يبدو لي من المفيد التذكير بأن تنامي الدور الاقتصادي للدولة يتجسد بالضرورة باستكمال تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها منذ سنوات عديدة.

لذا، اسمحوا لي بأن أقدم توضيحات حول العمل الذي تعتمزم الحكومة مواصلته في الميادين التي استقطبت بشكل خاص اهتمام أعضاء مجلسكم الموقر، ألا وهي، تحديث المنظومة المالية، تحسين إطار ومحيط الاستثمار، والوضعية العامة للمؤسسة سواء كانت عمومية أو خاصة.

وهكذا، ففي الميدان المصرفي والمالي، تتعلق المسائل والانشغالات المثارة بالإصلاح المصرفي والمالي، وتعزيز مراقبة البنوك، وتسيير المالية العمومية، وتكييف قانوني لعقد الصفقات العمومية، وتطهير المؤسسات العمومية.

فيما يخص الإصلاح المصرفي: فإنه يندرج في إطار برنامج شامل للإصلاح المالي الذي صادقت عليه الحكومة والذي يجري تنفيذه وفق جدول زمني دقيق. وفي هذا الإطار، شرعت الحكومة في أعمال عديدة ترمي إلى إدخال تحسينات في مجال تسيير البنوك، وتعزيز سوق القروض البنكية، وتطوير القرض العقاري، وتحسين نوعية الخدمات المصرفية.

ومن جهة أخرى، شرعت الحكومة في تطوير سوق المالية من خلال، مثلا، تكثيف الإصدارات على مستوى سوق السندات، أو تنمية سوق قيم الدولة بشكل مستمر.

كما تم إقرار نسبة 7٪ فيما يخص منتوجات المطاحن، والعجائن، وحليب الأطفال، والبقول والخضر الطازجة.

وأخيرا، فيما يخص تعويض الأشخاص المعنيين بعملية نزع الملكية من أجل المنفعة العمومية، فقد صدرت تعليمات صارمة إلى كل مصالح أملاك الدولة، قصد السهر على أن تعكس عمليات التعويض القيمة الحقيقية للأموال محل نزع الملكية، وذلك طبقا لما ينص عليه القانون.

وعلى هذا الأساس، فإن عمليات التقييم المتعلقة بإنجاز مشاريع مختلفة مثل السدود والطرق السيار والتراموي إلى غير ذلك، تتم في إطار شفاف ومتجانس، علما بأن القانون يخول للأشخاص المعنيين بنزع الملكية حق الطعن للاحتجاج على هذه التعويضات وعلى قيمتها.

وبخصوص الجهود التي تبذلها الحكومة باتجاه المؤسسات العمومية ومن أجل الرد على الأسئلة التي طرحها السيدات والسادة النواب، اسبحوا لي بتقديم التوضيحات الآتية :
في المقام الأول بخصوص الأجر غير المدفوعة، تم استكمال إعداد ملف الأجر المتأخرة يوم 30 أبريل 2007، وشرع في عملية تحويل المبالغ المستحقة للعمال من قبل شركات تسيير المساهمات يوم 15 ماي 2007.

وتشمل هذه العملية 226 هيئة اقتصادية، يقدر التعداد الإجمالي لعمالها بـ 52354 بكلفة إجمالية تبلغ 5,2 مليار دينار.

وفي المقام الثاني، فإن معالجة وضعية المؤسسات العمومية المغلقة، قد أخذت بعين الاعتبار، خصوصا، وضعية الاختلال المالي المعتبر وغياب مخطط أعباء وآفاق تقويم، وهو ما أدى في أغلب الأحيان إلى تجميد نشاط كثير من المؤسسات.

وستخص معالجة وضعية هذه الهيئات، بعد تعويض العمال والمستحقات الأخرى، توفير أصول لفائدة مستثمرين جدد أو مجموعات العمال الممتلكين في إطار إنعاش الاستثمار واستحداث مناصب شغل.

وفي المقام الثالث، يتعلق الأمر بالخصخصة أو الشراكة التي تشكل خيارا اعتمده السلطات العمومية بكل وضوح. إن ذلك

التكفل بالخلافات القائمة بين الإدارة الجبائية والملمزمين بدفع الضريبة، وهياكل جديدة عبر التراب الوطني تتمثل في مراكز الضرائب والمراكز الجوية من أجل ضمان تكفل أفضل بتحصيل الضريبة. ومن جهة أخرى، تم وضع آليات للمراقبة بهدف مكافحة ظاهرة التهرب والغش الجبائيين.

فيما يخص المسألة المتعلقة بتبسيط الإجراءات الجمركية، تجدر الإشارة إلى أن الإدارة الجمركية شرعت منذ أزيد من عشرية في تحديث وتبسيط إجراءات التسوية الجمركية.

وفيما يتعلق بالصعوبات التي يواجهها سكان المناطق الحدودية، في مجال نقل بعض البضائع على مستوى الجمارك وما استحدثت من نظام "رخصة النقل"، قامت لجنة وزارية مشتركة خاصة بدراسة هذه المسألة. وقد أفضت أشغال هذه اللجنة إلى إعداد مشروع قرار وزاري مشترك ينص على تدابير ترمي إلى تسهيل وتخفيف الإجراءات من أجل وضع حد لهذه الصعوبات، دون إغفال مقتضيات مكافحة التهريب.

بخصوص تطهير المؤسسات العمومية، صادقت الحكومة على ترتيب يتمحور حول المبادئ الثلاثة الآتية :

- تطهير حصيلة البنوك.
- تمكين المؤسسات العمومية الاقتصادية المختلة الهيكلية التي لها آفاق واعدة في السوق من استعادة قدراتها على الالتزام والوفاء بالتزاماتها.
- تفادي تكرار وضعيات التطهير "الآلي" الذي يعد مصدر انحراف سلوك مسيري المؤسسات العمومية الاقتصادية.

وتهدف هذه العملية، فضلا عن تصفية مستحقات البنوك إلى استعادة التوازن المالي للمؤسسات العمومية التي تستوفي شروط الاستمرارية الاقتصادية والمالية.

فيما يخص الاقتراح المقدم الذي يقضي بتقليص نسبة الرسم على القيمة المضافة من 17٪ إلى 7٪ المطبقة على المنتوجات الأساسية، تجدر الإشارة إلى أن التشريع الجبائي المعمول به قد نص على الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة إلى عمليات بيع الدقيق المستعمل في صنع الخبز والسميد والحليب.

ففيما يتعلق بالعقار الاقتصادي، فإن المسألة قد تمت تسويتها نهائياً، من خلال المصادقة على أربعة مراسيم تنظيمية، نصت على إدخال أكبر قدر من الشفافية في تعاطي العقار الصناعي. أما بالنسبة إلى مناطق الصناعة ومناطق النشاطات، فستجد حلولاً ضمن تطبيق هذه النصوص.

وحرصاً على تبادي المضاربة، فإن الإطار القانوني السالف الذكر، لا يرخص بتحويل الملكية لفائدة المتعاملين، بل يمنحهم حق الانتفاع بالعقار إلى غاية الإنجاز الفعلي والنهائي للمشروع.

أما بالنسبة إلى تنفيذ الترتيب الخاص بدعم الاستثمار في ولايات الجنوب والهضاب العليا، فإن السياسة المحفزة على الاستثمار خارج المحروقات تنم عن قناعة السلطات العمومية بضرورة تطوير هذه الأقاليم.

وبهذا الشأن، يجدر التذكير بأنه تم إقرار تدابير تحفيزية هامة من قبل السلطات العمومية، تتمثل خصوصاً، فيما يأتي :

- قرار منح نظام الاتفاقية لكل الاستثمارات الواقعة في الولايات المعنية بالبرنامج التكميلي قصد تقليص الضغط الجبائي إلى معدل الصفر بالنسبة إلى مجمل الاستثمارات خلال فترة الإنجاز كلها، وكذا خلال فترة الاستغلال التي يغطيها نظام الاتفاقية.

- قرار تخفيض نسب فوائد القروض البنكية التي تندرج في إطار هذه الاستثمارات.

- قرار يتضمن اعتماد صيغ مرنة واقتصادية لمنح الامتياز أو التنازل حسب الحالات.

وأخيراً، ودائماً في الميدان الاقتصادي، أبدى العديد من النواب ملاحظات بخصوص السوق الموازية.

وبهذا الشأن، ينبغي الإشارة إلى أن الحكومة شرعت في اتخاذ جملة من الإجراءات ذات الطابع القانوني والتنظيمي للقضاء على هذه الظاهرة والآثار المترتبة عليها.

وبهذا الصدد، تعكف السلطات العمومية على إدماج مختلف المتدخلين في السوق الموازية ضمن الإطار الشرعي للممارسات التجارية وذلك بفضل تسهيل شروط التسجيل في السجل

ليس مبداءً ولا هدفاً في حد ذاته بل وسيلة ومؤهلاً في خدمة عملية تسيير الاستثمارات العمومية.

إن تنفيذ هذا الخيار ناتج عن ضرورة ضمان مردودية أمثل للأموال العمومية التي ماتزال وضعيتها الراهنة تبعث على القلق، وذلك من خلال تنفيذ إصلاح لا يمكن تأجيله إلى وقت آخر دون أن تترتب على ذلك تكاليف اجتماعية - اقتصادية، لا يمكن أن تتحملها الخزينة العمومية.

وبهذا الشأن، تعتمد الشراكة كلما تم الإبقاء على التشغيل وتطويره، ونقل التكنولوجيا.

وفي المقام الرابع، وبشأن الخصخصة أو الشراكة لفائدة المؤسسات المستفيدة في عهد العولمة، لا يمكن حصر تنافسية المؤسسات في عامل تحقيق الأرباح فقط. إن القدرة على التجديد، وتحسين استعمال القدرات المتوفرة ورفع حجم السوق على مستوى الأسواق المحلية والإقليمية والدولية، عوامل تضمن ديمومة المؤسسة وتطويرها في سوق تتميز بالتنافسية الشديدة، والتحالفات والبحث عن التكتلات الكبيرة التي تحقق مكانة مهيمنة للأقوى في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية.

ومن جهة أخرى، يجدر التأكيد بأن عمليات الخصخصة والشراكة يتم تقديمها أيضاً وفق آثارها على توازن التحويلات وتوازن عمليات الدفع فيما يخص الخدمات.

وفي المقام الخامس، دعم المؤسسات العمومية: تخص هذه العملية المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تتوفر على مؤهلات للتنافسية وحصص في السوق على المستوى الوطني وعلى قدرات لاقتحام الأسواق الجهوية والدولية التي لم يتم إبداء الرغبة في تملكها أو أخذ المساهمة فيها. وستستمر هذه الأخيرة في الاستفادة من دعم الدولة، وذلك قصد الحفاظ على قدرات التنمية الوطنية.

وفي مجال دعم الاستثمار، اتخذت تدابير عديدة، وسيتم الاستمرار في تنفيذها. وتعلق أساساً، بالعقار الاقتصادي وتنمية المناطق الصناعية ومناطق النشاط، من جهة، وتنفيذ ترتيب خاص بدعم الاستثمار في ولايات الجنوب والهضاب العليا، من جهة أخرى.

وهنا يأتي الحديث عن النسبة، فهناك اليد العاملة النشطة من 17 سنة فما فوق، وهناك اليد العاملة المستخدمة في كل مجالات النشاط اليومي للمواطنين من تجارة وخدمات وصناعة وفلاحة إلى غير ذلك. كيف تحسب هذه النسبة؟ ربما انشغال الإخوة والأخوات النواب محق في قضية تقديم طلب التشغيل الذي لا يتم تحديده بدقة بالنظر إلى أن الكثير من البطالين لم يقدموا طلبات التشغيل لوكالات التشغيل، فكيف تحسب هذه النسبة؟ تحسب بعدد البطالين على عدد الطبقة الشغيلة مضروبة في مائة لنصل إلى النسبة المئوية، وقد تكون هذه الأرقام مشكوكا فيها بالنظر إلى عدم الدقة في الإحصائيات، هذا أمر وارد، وقد تكون أيضا ناتجة عن طريقة حساب هذه النسبة وأكد لكم أن طريقة الحساب هذه اعتمدها منظمة العمل الدولية (O.I.T) في جنيف وهذه الأرقام مسجلة على مستوى هذه المنظمة بالنسبة إلى الجزائر، وفي كل الحالات، فإنه لا يمكننا أن ننكر التوجه القوي لتراجع البطالة الملحوظ منذ سنة 2001.

ودائما فيما يتعلق بمكافحة البطالة، أعرب متدخلون آخرون عن تحفظهم بالنسبة إلى الترتيب البديلة لاستحداث مناصب شغل. وبهذا الخصوص، يجب أن أذكر بأن هذه الترتيب قد سمحت بتشغيل عشرات الآلاف من الشباب الذين تمكنوا من اكتساب تجربة قيمة وهي التي غالبا ما يشترطها المستخدمون.

وأريد أن أضيف بأن هذه الترتيب هي الآن محل حصيد، حيث ستستخلص منها العبر الضرورية وسنقي على ما هو إيجابي من هذه الآليات ونشمنه، ونلغي ما هو غير نافع ونستحدثه بوسائل أخرى لإنشاء مناصب شغل دائمة بإذن الله.

أخيرا، ومن أجل تقدير أفضل لسياسة التشغيل التي اعتمدها الحكومة، اسمحو لي بالتذكير بأنها تعتمد، بصفة متزامنة، على ما يأتي :

- سياسة خاصة بالميزانية تدعم النشاط الاقتصادي مثل الأشغال الكبرى، والمنشآت الأساسية إلى غير ذلك.
- سياسة جبائية تشجع استغلال عامل العمل مثل انخفاض الأعباء على أجور العمال من أجل تشجيعهم على توظيف أكبر.
- تأطير سوق العمل من أجل تحسين أدائه، من خلال ضبط العلاقة بين العرض والطلب في مجال التشغيل.

التجاري وإنجاز أسواق جديدة على مستوى جميع ولايات الوطن، وهذا، كما أشرت إليه خلال تقديم مشروع برنامج الحكومة، بعد أن تم إحصاء الأسواق الموازية بهدف إدماجها في النسيج التجاري القانوني.

كما تم اتخاذ تدابير متعددة للتقليص من آثار التجارة الموازية على الاقتصاد الوطني ومنها :

- مواصلة تطهير المساحات التجارية غير الشرعية وقطاعات النشاط المعنية،
- تحديد المواقع التي من شأنها استقبال الباعة غير الشرعيين،
- منع إيجار السجلات التجارية بواسطة الوكالة لممارسة أي نشاط تجاري باسم صاحب السجل التجاري، وذلك عن طريق التشريع.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيدات والسادة النواب،

سأتعرض الآن إلى موضوع تنمية الموارد البشرية، وسأتطرق، على التوالي، إلى ما يأتي:

أولا: بالنسبة إلى التشغيل: لقد انصبت مداخلات عديدة، على إحدى الانشغالات الأساسية بالنسبة إلى الحكومة، والمتمثلة في استحداث مناصب الشغل ومكافحة البطالة التي تشمل خاصة الشباب ومنهم 75٪ من طالبي العمل لأول مرة.

وهنا، تجدر الإشارة إلى أن هذا الوضع قد تم تقييمه بشكل واضح، في الفترة ما بين سنتي 2001 و 2006، التي سجلت تراجعاً واضحاً في نسبة البطالة، حيث تقلصت كثيراً بالمقارنة مع ما كانت عليه الأوضاع في سنة 1999.

وبهذا الشأن، أستسمح بعض المتدخلين الذين فاجأهم هذا الانخفاض الهام لنسبة البطالة، لأذكركم بأن هذه النتائج التي عرضتها في مشروع برنامج الحكومة، قد تم الحصول عليها من الديوان الوطني للإحصاء الذي لا يخضع لأي توجه حزبي، فالأحزاب تتداول على الأغلبية ولكن هيئات الدولة ومؤسساتها ينبغي أن تخضع للعلمية والموضوعية وخاصة فيما يتعلق بالأرقام والإحصائيات، ووفق المنهجية المعتمدة عالمياً التي تركز بدورها على معايير المنظمة الدولية للتشغيل.

ثالثا : التضامن الوطني :

إن مكافحة الفقر وعمليات التضامن الوطني تتم من خلال نشاطات مختلفة تكيف حسب الوضعيات والحاجات المحلية. وتعمل الحكومة على تحسين مستويات المساعدات.

فعلى سبيل المثال، سيتم رفع المنحة المخصصة للأشخاص الذين ينشطون في إطار الشبكة الاجتماعية، ابتداء من السادس الثاني من سنة 2007 بنسبة تزيد عن 30٪ من مبلغها الحالي.

ويتمثل الانشغال الأساسي للدولة في توفير ظروف معيشية لائقة لكافة السكان، بفضل إنجاز مختلف البرامج الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الشأن، تشير البيانات الإحصائية إلى تراجع مستمر للفقر، حسب التحقيق الأخير الذي قام به الديوان الوطني للإحصاء.

ويشكل الإدماج الاجتماعي والمهني للمواطنين الذين يعانون وضعية صعبة وذوي الحاجات الخاصة محورا مفضلا لعمل الحكومة، وذلك من خلال اعتماد آليات يتعين إعادة النظر فيها من أجل الحصول على نتائج إيجابية.

غير أن الدولة ستستمر في دعم ومساعدة الأشخاص غير القادرين على القيام بنشاط مهني أو تلبية الحاجات الخاصة بهم، مثل الأشخاص المسنين، والقصر والمعوقين.

رابعا: التربية والتعليم والتكوين:

في هذا الإطار، فإن الدولة التي تتكفل بإطارات التربية، من خلال التكوين المتواصل، ومراجعة الأجور وتحسين ظروف العمل، ستستمر في التكفل بالأساتذة وإطارات التربية من جميع النواحي وبصفة خاصة، وكذا بكل إطارات القطاع الآخرين.

وبالنسبة إلى بعض الولايات التي تميزت بنتائج وطنية ضعيفة في امتحانات البكالوريا وشهادة التعليم المتوسط، فإن الدولة قد اتخذت إجراءات في إطار برنامج استعجالي لتقويم الوضعية

- تعزيز الجهاز الخاص بالتربية والتكوين بهدف تحسين معدل تشغيل اليد العاملة، من خلال تكوين الأشخاص، ومطابقة مستويات التكوين مع المؤهلات المطلوبة من قبل الهيئات المستخدمة.

ثانيا : بالنسبة إلى المنظومة الصحية :

إن سياسة الصحة المنتهجة من قبل الحكومة تركز على المستشفيات وتلبية الطلب على العلاج من خلال توفير الأطباء العاميين والأخصائيين ووسائل الكشف عن الأمراض وذلك بعدل ومساواة بين المواطنين عبر كل مناطق الوطن.

وبالنسبة إلى الانشغالات المعبر عنها، هناك الكثير من ملاحظات وتساؤلات السادة النواب، تجد أجوبتها داخل برنامج الحكومة. ومع ذلك، لا بأس أن أتطرق من باب التذكير والتوضيح والإجابة إلى ما ورد في تساؤلات السيدات والسادة النواب المحترمين.

إن التنظيم الجديد للمؤسسات الصحية سيفرز إنشاء مؤسسات عمومية للصحة الجوارية في بعض أنحاء الوطن للتكفل بالطلب وتحسين التغطية الصحية للمرضى.

أما بالنسبة إلى العجز الذي تعرفه بعض المناطق فيما يخص التأطير، أذكر أنه، في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2007، قد تم برمجة 800 منصب مالي للأخصائيين و 1500 للأطباء العاميين، وفي إطار برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية، سيتم إلى غاية سنة 2009 توظيف 15000 طبيب عام في مناصب قارة يضاف إليها توظيف ما يقابله من حاجيات في مجال التوظيف في عقد ما قبل التشغيل.

لقد تم تجهيز كل المؤسسات الصحية التي تقوم بالمناوبة بوسائل فحص وتحليل وأشعة وسيارات إسعاف. كما تم فتح وحدات الإنعاش في مناطق الجنوب والهضاب العليا للتكفل ببعض الاستعجالات الخاصة بتلك المناطق مثل التسمم العقري.

بالنسبة إلى الأدوية الجينية، فقد كان نصيبه في السوق 33,60٪ سنة 2005، ويبلغ في 2006، 37,93٪ ونأمل أن نوصله إلى 40٪ مع نهاية هذه السنة إن شاء الله.

توفير 500 منصب شغل في مجالات البناء المتخصصة لكننا عجزنا عن توفير هذا العدد من اليد العاملة المؤهلة.

ولذا فإن إشكالية البطالة هي أن في مخزوننا من يبحث عن عمل، ولكن أيضا في مخزوننا من لا يستطيع توفير المؤهلات لشغل مناصب العمل التي تعرض في السوق، لأن هناك عزوفا عن الذهاب إلى مناصب الشغل في الزراعة وفي البناء وفي السكن.

خامسا : في مجال الشباب والرياضة :

إن الانشغالات التي عبر عنها النواب فيما يخص الشباب تتقاسمها الحكومة معهم تماما. وقد بلغت درجة من الحساسية والحدة، حيث أصبحت تفرض نفسها كمحور عمل أساسي لأيّة سياسة حكومية.

وتعد هذه الانشغالات هامة جدا، لاسيما وأنها تخص شريحة كبيرة من السكان سواء من حيث حجمها أو من حيث مكانتها والدور الرئيسي المنوط بها.

وبهذا الصدد، اسبحوا لي أن أؤكد بشدة أن الشباب يقعون في صميم أية سياسة للدولة، وبالتالي في طليعة العمل الحكومي.

واني واثق بأن السيدات والسادة النواب يقدرون حجم الجهود التي تبذلها الدولة في سبيل تربية شبيبتنا وتعليمها وتكوينها، وكذا العمل في صالحها على تطوير النشاطات الترفيهية والممارسات الرياضية التي جعلها القانون المتعلق بالتربية البدنية والرياضية، إلزامية على مستوى الفضاءات الجامعية والمدرسية، وحتى على مستوى التكوين المهني، وإن الحكومة تسعى إلى وضعها موضع التنفيذ بكل أبعادها.

من جهة أخرى ، تجدر الإشارة إلى أن وسائل معتبرة قد كرس لتعزيز المنشآت الرياضية والشبانية عبر كامل التراب الوطني، ومشكلتنا حتى الآن هي أننا كنا نبني وما زلنا نبني دورا للشباب والثقافة ومنشآت رياضية، لكننا لم نخصص لها الميزانيات للتسيير خاصة فيما يتعلق بمناصب العمل التي تستوجب توفيرها من أجل توظيف من يسير دور الشباب ودور الثقافة وهذه المنشآت.

التربوية في هذه الولايات بالتنسيق مع السلطات المحلية والدوائر الوزارية المعنية وقد بدأ التحسن يتجلى في نتائج شهادة التعليم المتوسط لسنة 2007.

أما تقييم الإصلاح فهو عمل متواصل ومستمر وتتولاه هياكل وأجهزة مختصة وعملية.

واسمحوا لي أن أذكر بأن إصلاح المدرسة الجزائرية قد تم بمبادرة من السيد رئيس الجمهورية وهو انشغال جزائري بحت وليس هناك أجنب كما جاء على لسان بعض الإخوة النواب. ولم يمل علينا من الخارج، وبالنسبة إلى ما سميتوه ضعف مستوى التلاميذ، فإن نتائج الامتحانات الوطنية تؤكد خلاف ذلك، وإن التحسن متواصل باستمرار.

أما بالنسبة إلى التعليم العالي والبحث العلمي، فإن الجامعة مطالبة، بعد كسبها لتحدي الكمية، بكسب رهان النوعية من خلال مراجعة الخريطة الجامعية، وإنشاء أقطاب امتياز.

ويوجد حاليا 15 مخبرا للبحث وقد تم تخصيص غلاف مالي إجمالي قدره 100 مليار دينار، في إطار البرنامج الخماسي للبحث العلمي 2007-2011.

أما القانون الأساسي للأستاذ الباحث، فإن إعداده يوشك على الانتهاء وقد ساهمت فيه كل النقابات والجمعيات العاملة في القطاع وسيتم من خلال هذا القانون تثمين وظائف هذه الفئة وإعطائها المكانة التي تستحقها في المجتمع.

وبالنسبة إلى قطاع التكوين والتعليم المهنيين، الذي يشهد هو الآخر إصلاحات جذرية سواء فيما يتعلق بالشعب المهنية، والبرامج البيداغوجية، وتحسين ورفع مستوى المؤطرين، فإن الاستراتيجية المنتهجة ترمي إلى رد الاعتبار إلى المهن الحرفية، وخاصة في ميادين البناء والأشغال العمومية والفلاحة، وغيرها من القطاعات التي تحتاج إلى يد عاملة مؤهلة.

وأحيطكم علما أنه في منطقة من مناطق البلاد التي تسجل نسبة عالية من البطالة حظيت شركة أجنبية بصفقة لإنجاز مشاريع ضخمة في ميدان السكن، كما طلبت منا في منشآت أساسية

وبهذا الشأن، يجدر التذكير بأن الوالي يشرف على هيئة تشكل فضاء مؤسساتيا، حيث يتم التوفيق بين ضرورة انسجام عمل الحكومة ومطابقتها مع الواقع الميداني وتقريبه من السكان المعنيين.

إن هذه المقتضيات تجعل من عدم تمركز الاختصاصات المركزية نتيجة حتمية لضمان لا مركزية السلطات التي تميز البلدية والولاية.

ويعد برنامج الحكومة، في هذا الميدان، تجسيدا للتوصيات المقدمة في إطار الإصلاحات المدرجة في برنامج السيد رئيس الجمهورية والتي تهدف، أساسا، إلى تحديد المسؤوليات وتحديث أدوات تسيير المرفق العمومي.

كما يقترح قوانين أساسية خاصة بكل من الوالي، ورئيس الدائرة، والأمين العام للبلدية، وكذا تعزيز القانون الأساسي للمنتخب المحدد بموجب القانونين المتعلقين بالبلدية والولاية اللذين يتم حاليا إعداد مشروعهما، وبهذا الصدد، فإن مراجعة هذين القانونين تهدف إلى توضيح وتدعيم صلاحيات المنتخبين، لأن توسيع صلاحيات الوالي التي تحدثت عنها تخص المديرين التنفيذيين، وهناك إشكالية تتمثل في المدير الذي ينتمي إلى وزارته الوصية، وبالتالي كيفية تعامل الوالي على المستوى المحلي مع المديرين التنفيذيين في انسجام يفرض علينا تحقيقه من أجل تنفيذ هذا البرنامج، ولا يتم على الإطلاق على حساب المنتخبين كما فهم بعض النواب في تدخلاتهم المنددة بتوسيع صلاحيات الوالي ظنا منهم أن هذا التوسيع يتم على حساب صلاحيات المنتخبين.

وقبل الانتهاء من هذا الجانب، أود أن أؤكد للسيدات والسادة النواب أن انشغالاتهم المتعلقة بضرورة توسيع وتدعيم مجال نشاط المجتمع المدني، ستؤخذ بعين الاعتبار لدى مراجعة القانون الخاص بالجمعيات.

أما بالنسبة إلى الانشغالات المتعلقة بقطاع العدالة، فإني أريد أن أفيد السيدات والسادة النواب، فيما يأتي، ببعض المعطيات التي تحققت بفضل إصلاح هذا القطاع الهام.

وأود أن أذكر عناية السادة النواب الموقرين، بأن النفقات العمومية التي رصدت في فائدة الشباب تبلغ حوالي 539,5 مليار دينار، موزعة على القطاعات الأربعة المتمثلة في التربية الوطنية، والتعليم العالي، والتكوين المهني والشباب والرياضة، مما يجعلها في مقدمة النفقات بالنسبة إلى ميزانية الدولة لسنة 2007.

وقد سعت الحكومة وستظل تسعى، في إطار رؤية استراتيجية، إلى إشراك أفضل للشباب ضمن رهانات متظافرة ومتفاعلة بين المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية.

وقد أدت هذه الضرورة إلى أن جعلت الحكومة تسجل في أولوياتها تحديد وتنفيذ سياسة للشباب تتكفل بتحويلات المجتمع الجزائري. وفي هذا المنظور، سيتكفل كل قطاع بالجوانب الخاصة بيوميات الشباب في بعدها الذي يستهدف الشباب في برامج أعمالها.

وستواصل هذه السياسة وتتعمق من أجل وضع حد لأوضاع التلاعب، والإقصاء الاجتماعي والفاقة التي يعانيها الشباب، وإن واجبنا جميعا كمن في العمل سويا، وعن قناعة، لكي تستعيد الشبيبة، التي تشكل الثروة الحقيقية للبلاد ومستقبلها، الثقة في نفسها، والأمل في عيش كريم في بلدها الجزائر.

وأغتنم هذه الفرصة السانحة، لأتوجه بندا صريح، من على هذا المنبر، من أجل توحيد جهودنا، وتفادي المزايدات، فلأمر يعيننا جميعا، لأن الأمر يتعلق، قبل كل شيء بمصير أبنائنا، كل أبنائنا وبناتنا.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيدات والسادة النواب،

سأطرق الآن إلى المواضيع ذات العلاقة بالحكم الراشد، وسأكتفي في هذا المجال، بالتعرض إلى بعض القضايا التي أثارها السيدات والسادة النواب.

أولا : بالنسبة إلى إصلاح هياكل الدولة ومهامها :

لقد تساءل بعض المتدخلين عن تحديد وتوضيح الصلاحيات المنوطة بكل من والي الولاية ورئيس الدائرة والمنتخبين المحليين.

الجديد على واجبات المحضر القضائي في أداء مهامه باعتباره موظفا عموميا يحمل ختم الدولة، ووسع من صلاحياته في مباشرة التنفيذ الذي أصبح اليوم يمتد إلى اختصاص المجلس القضائي بعد ما كان محددا على مستوى اختصاص المحاكم.

ثانيا: توظيف 1000 محضر قضائي بعد تنظيم المسابقة الوطنية الأخيرة، الأمر الذي يسمح معه تحسين وتيرة تنفيذ الأحكام.

ثالثا: التأكيد على التكوين لفائدة المحضر القضائي سواء بتأسيس شهادة الكفاءة المهنية وإجراء تكوين تخصصي يؤهله للعمل في مجال معين، إضافة إلى فترة التريص التي يقوم بها المحضر على مستوى مكتب محضر قضائي مرسوم.

رابعا: تجدر الإشارة إلى أن نسبة تنفيذ الأحكام والقرارات المدنية بلغت حوالي 85٪ خلال سنة 2006.

خامسا: أدخلت تعديلات في قانون العقوبات تقضي بمعاينة كل موظف يعرقل تنفيذ القرارات القضائية الإدارية، الأمر الذي أعطى دفعا جديدا للتنفيذ في هذه المادة.

وبالنسبة إلى الاهتمام بنوعية الأحكام بدلا من الكمية كما جاء على لسان بعض النواب :

يجدر التذكير أن الاهتمام بإصدار الأحكام والقرارات في أقرب الآجال، تجسيدها عدالة سريعة وفعالة، لم يعد يعني القضاة من إضفاء النوعية عليها، ذلك أن الاعتناء بهذا الجانب كان ولا زال الشغل الشاغل لإصلاح العدالة الذي تجسد من خلال سلسلة إجراءات تمثلت فيما يأتي :

أولا: إعادة النظر في مادة التكوين القاعدي للقضاة، بجعلها تدوم 03 سنوات يتلقى فيها القضاة تكوينا في مختلف المواد القانونية والتقنية.

ثانيا: التكوين التخصصي، الذي يسمح للقاضي بالتحكم التام في النزاعات المعروضة عليه.

ثالثا: التكوين المستمر الذي يميز قطاع العدالة ويعتبر من أهم سماته.

ففيما يتعلق بتحسين ظروف المحبوسين :

تجدر الإشارة إلى أن فصل المحبوسين المبتدئين عن الانتكاسيين، يتم طبقا لأحكام قانون تنظيم السجون وإعادة إدماج المحبوسين، إلا أنه في بعض المؤسسات ونظرا إلى الاكتظاظ الذي تعانيه، يصعب الفصل بين هذه الفئات. غير أن هذه الوضعية سيتم حلها بعد إنجاز مشاريع بناء المؤسسات الجديدة التي ستوفر العدد الكافي من الأماكن، وستسمح باحترام عملية تصنيف المحبوسين.

أما فيما يخص عملية تكوين وتعليم المحبوسين قصد إدماجهم في المجتمع فقد سجلت المؤسسات العقابية قفزة كبيرة في هذا الإطار إذ بلغ خلال هذه السنة عدد المحبوسين الذين يتابعون التعليم العام بـ 11154 محبوسا، في حين بلغ عدد المزاولين لتكوين مهني 9728 محبوسا، إضافة إلى برامج محو الأمية.

وبالنسبة إلى التغطية الصحية فهي متوفرة على مستوى كل المؤسسات العقابية.

وفيما يخص المحافظة على كرامة الأشخاص أثناء الحجز تحت النظر:

فإنه، بناء على التعديلات التي أدخلت على قانون الإجراءات الجزائية في مجال الحفاظ على حريات الأشخاص واحترام حقوق الموقوفين للنظر، تمارس النيابة العامة، عن طريق وكلاء الجمهورية المختصين محليا، صلاحياتها في مجال مراقبة استيفاء أماكن التوقيف للنظر، للشروط اللاتمة لكرامة الإنسان والتأكد من مدى ممارسة الموقوف للنظر لحقوقه المقررة قانونا، وذلك عن طريق المراقبة الدورية لأماكن التوقيف للنظر وفي هذا الإطار تمت خلال سنة 2006، 5284 عملية مراقبة.

أما فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام المدنية :

تجدر الإشارة إلى الترتيبات والإجراءات المتخذة تأتي لتساهم في تحقيق السرعة في تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية من جهة، والقضاء على الصعوبات التي يواجهها المحضر القضائي في أداء مهامه، من جهة أخرى، وهي كالتالي :

أولا: إن مراجعة القانون المنظم لمهنة المحضر القضائي متماشية مع محاور وأهداف برنامج إصلاح العدالة، حيث أكد القانون

الرفع من عدد المحاكم إلى 214 محكمة أي إنشاء 44 محكمة جديدة.

وبناء على الأمر المؤرخ في 19 مارس 1997، فإن تنصيب المجالس الجديدة يتم تدريجيا، وكلما توفرت جميع الشروط الضرورية لسيرها.

وعملا بذلك، تم تنصيب 5 مجالس قضائية جديدة و22 محكمة جديدة عبر التراب الوطني بعد أن توفرت جميع الشروط الضرورية.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيدات والسادة النواب،

بالنسبة إلى الوسائل الكفيلة بالقضاء على الرشوة والفساد :
لا بد من الإشارة إلى أن أفة الفساد قد طالت اليوم، جميع دول العالم وأصبحت تهدد اقتصادياتها وكذا أخلاق المجتمعات، ممدافع بالمجتمع الدولي إلى سن اتفاقية دولية تتعلق بمحاربة هذه الظاهرة باختلاف أشكالها، وإن الجزائر، على غرار هذه الدول، قد عمدت إلى تجريم الرشوة في قانون العقوبات سنة 1966.

غير أن تطور هذه الآفة والأبعاد الخطيرة التي اتخذتها، دفع بالسلطات العمومية إلى سن قانون جديد يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، حيث تضمن هذا القانون، الذي يكرس اتفاقية الأمم المتحدة واتفاقية الاتحاد الإفريقي لمكافحة الفساد، جملة من الآليات التي من شأنها القضاء على هذه الآفة الغريبة عن مجتمعنا شريطة أن تتضافر جهود الجميع.

ووعيا بأن مشرع القضاء على الفساد يقتضي تضافر جهود جميع فئات المجتمع، فقد وضع القانون السالف الذكر، آليات تسمح بمشاركة المجتمع المدني في الوقاية من الفساد ومحاربه من خلال التشجيع على اعتماد الشفافية في كيفية اتخاذ القرار، وتعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية وتمكين وسائل الإعلام من الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد مع مراعاة حرمة الحياة الخاصة من القذف ومع مراعاة شرف وكرامة الأشخاص لأنه أحيانا يقذف أناس وبعد ذلك تظهر براءتهم فلا يجدي الاعتذار لهم.

رابعا: إدخال تقنية الإعلام الآلي من أجل الاعتناء بشكل الأحكام والقرارات القضائية والعمل على توحيد نماذجها.

خامسا: الوصول إلى أحكام ذات نوعية في ضوء الكم الهائل والمتزايد لعدد القضايا.

وقد أعطت هذه المبادئ ثمارها حيث صار بمقدور القاضي أن يصدر أحكاما ذات نوعية تلي طموح المتقاضين .

وبالنسبة إلى تعزيز حق الدفاع :

فقد تكفلت وزارة العدل بهذا الانشغال وشكلت لهذا الغرض لجنة مختلطة من الإطارات وأعضاء من مجلس الاتحاد الوطني للمحامين، أوكلت لها مهمة إنجاز مشروع قانون يتضمن تنظيم مهنة المحاماة، وانتهت هذه اللجنة من إنجاز هذا المشروع وبقي فقط أن يتم عرضه على مجلس الحكومة ومجلس الوزراء ثم تقديمه للبرلمان.

ومن بين ما نصت عليه أحكام مشروع القانون يجدر ذكر إنشاء هيكل يتكفل بتكوين وتأطير المحامين، ولهذا الغرض، تم تسجيل مشروع إنشاء مدرسة للتكفل بتكوين الأعوان القضائيين بصفة عامة ومن بينهم المحامين.

وبخصوص الحبس المؤقت :

فقد تم تعزيز مبدأ قرينة البراءة أثناء التحقيق القضائي ضمن التعديلات المدخلة على قانون الإجراءات الجزائية ، وذلك من خلال التأكيد على مبدأ احترام حقوق الدفاع، كما تم إدخال عناصر من شأنها تحقيق توازن بين أطراف الدعوى.

وعليه، فإن جميع هذه التعديلات جاءت لتدعيم الطابع الاستثنائي للحبس المؤقت الذي أضحي يخضع لأمر قضائي مسبب.

وتؤكد الأرقام الخاصة بهذا الموضوع أنه ليس هناك إفراط في اللجوء إلى هذا الإجراء، الذي ما فتىء يتضاءل باستمرار.

أما في مجال تقريب العدالة من المتقاضين :

فقد تم خلال سنة 1997 رفع عدد المجالس القضائية إلى 48 مجلسا قضائيا أي إنشاء 17 مجلسا قضائيا جديدا كما تم

معروفة، كما أفرزت أيضا تنامي اللصوصية، وعمليات الخطف التي بدأت تأخذ أبعادا خطيرة كما أشار إلى ذلك بعض النواب.

ولمواجهة هذه الظواهر تم استحداث آليات تشريعية وتنظيمية تعمل وفق أساليب وتقنيات متعارف عليها دولية سيسمح تفعيلها في القريب العاجل بتعزيز أمن المواطنين والممتلكات.

وتتمثل هذه الآليات أساسا في توسيع الاختصاص الإقليمي للشرطة القضائية ولبعض الجهات القضائية تماشيا مع متطلبات مكافحة هذا النوع من الإجرام الذي يتميز بالتنظيم والتعقيد ويتطلب التصدي له تخصص المعهود إليهم بالسهر على تحقيق هذه الغاية والرفع من كفاءاتهم وهي المرحلة التي تم إنجازها ونحن في طور إنشاء مخابر للشرطة العلمية ومخابر للدرك الوطني في الحصول على كل التجهيزات التي تسمح بالتعرف على مختلف هذه الجرائم من خلال البصمات ومن خلال هذه التقنيات الجديدة التي توصلت إليها الدول المتطورة.

أصل الآن إلى مكافحة آفة المخدرات :

لأقول بأن أحكام قانون سنة 2004 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية، وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين لها، ترمي بالدرجة الأولى إلى الوقاية من انتشار استهلاك هذه السموم وضمان علاج المدمنين إلى جانب أحكام ردية مناسبة وهي لا تقل شدة عن عقوبة الإعدام من حيث أثرها.

وفي هذا الإطار، تنتهج الدولة منذ سنوات سياسة عقابية لا تهدف إلى إيلام المحبوسين وعزلهم عن المجتمع فحسب، بل تنفيذ برامج إصلاحية وعلاجية ترمي إلى إبعادهم عن عالم المخدرات عند عودتهم إلى أحضان المجتمع بالنسبة إلى فئة المدمنين العائدين.

أما بالنسبة إلى مرتكبي الأفعال الخطيرة، فإن العقوبات التي يقرها القانون الجديد تتمثل في عقوبات حس صارمة وحرمان المحكوم عليهم من الاستفادة من الأنظمة العقابية التي يترتب عنها الحد من أثر هذه العقوبة وبرامج إعادة الإدماج لهذه الفئة من المحكوم عليهم كفيل بتحقيق الأهداف الإستراتيجية الوطنية لمحاربة هذه الآفة.

كما تضمن هذا القانون عدة آليات تضمن اجتثاث الفساد من مجتمعا، ولاسيما عن طريق :

- إنشاء هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته تتولى اقتراح سياسة في هذا المجال، وتجسيد مبادئ دولة القانون والتقييم الدوري للأدوات القانونية والإجراءات الإدارية الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، والنظر في مدى فعاليتها، وذلك علاوة على تحسيس المواطنين بمخاطر الفساد على المجتمع ككل. ويمكن هذه الهيئة الاستعانة بالنيابة العامة لجمع الأدلة والتحري في وقائع ذات علاقة بالفساد.

وتتمتع هذه الهيئة بالاستقلالية في مباشرة مهامها وتضم شخصيات وطنية مستقلة معروفة بكفاءتها، وقد تم تزويدها بهياكل عملية من شأنها تسهيل عمل هذه الهيئة.

- إلزام الموظفين بمختلف أسلاكهم ومستوياتهم، والمنتخبين، والقضاة، بالتصريح بممتلكاتهم، قصد ضمان الشفافية في الحياة السياسية والشؤون العمومية، وحماية الممتلكات العمومية، والحفاظ على النزاهة.

- إعداد مدونات لقواعد سلوك الموظفين العموميين.

- إشراك القطاع الخاص في مكافحة الفساد.

- تشجيع التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد قصد منع تحويل العائدات المتأتية من الإجرام والكشف عنها، واستردادها، وكذا تبادل المعلومات مع الدول الأخرى في هذا المجال، انطلاقا من أن جريمة الفساد أصبحت جريمة عابرة للحدود وتتسم بالطابع الدولي، لأننا إلى وقت قريب كنا نعاني مما يسمى دوليا بالسر المصرفي، لأن هذه الشركات التي تعطي العلاوات والرشاوى لا يمكن أن تخبر بالوسائل الملتوية التي حصلت عن طريقها على هذه المشاريع، وبالتالي ينبغي التعاون بين كل فئات المجتمع داخليا والتعاون بين الدول خارجيا من أجل كشف حسابات هؤلاء ومن أجل فضح هذه الممارسات (تصفيق).

- تشديد العقوبات الجزائية ووضع أساليب خاصة للتحري عن هذه الجرائم كالتسليم المراقب والترصد الإلكتروني والاختراق وغيرها .

وبالنسبة إلى محاربة الأشكال الجديدة للجريمة والوسائل المستعملة في هذا الشأن، فقد أفرزت التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفت بلادنا صورا من الإجرام لم تكن

البلدان العربية الشقيقة وحتى بعض البلدان التي يرتبط تراثها بالتراث العربي أو الإسلامي من دول صديقة، تبرز أهمية المكانة التي تحتلها بلادنا حيث لأول مرة في إحياء هذا التراب على مستوى بلد تشارك دول ليست عربية في هذه التظاهرة وما أود قوله بخصوص هذا الموضوع تحديداً، هو أن نجاح هذه التظاهرة مسألة لا تعني الحكومة أو قطاع الثقافة فحسب، بل أيضا السلطات العمومية والمجتمع الجزائري برمته.

وهكذا، فإنني أدعو كل الأشخاص ذوي النوايا الحسنة والقدرات والكفاءات إلى المشاركة الفعالة في مواصلة إنجاز هذه التظاهرة.

وفيما يخص ترقية وحماية التراث الثقافي، ستواصل الحكومة تنفيذ الأحكام التشريعية والتنظيمية المتخذة لهذا الغرض. وسيتم تعزيز مهام الجماعات الإقليمية التي يوجد على مستواها التراث الثقافي من أجل المحافظة على الثروات الثقافية التي تعد جزءاً من الذاكرة الجماعية.

وأتطرق الآن إلى موضوع الاتصال، وفي هذا المجال أقول بأن حرية التعبير مضمونة في النصوص الأساسية للبلاد. وستدرج الحكومة عملها، بكل حزم، في إطار احترام هذا المبدأ.

وقد كرس التشريع المعمول به فتح المجال الذي يخص كل المعنيين بالاتصال سواء صانعي الخبر أو موزعيه أو متلقيه.

وتهدف الإصلاحات التي شرع فيها في قطاع الاتصال إلى وضع ترتيب تقني وتنظيمي يسير عملية فتح النشاط السمعي-البصري.

وتحسباً لتجسيد هذه العملية، ستسعى الحكومة إلي تحديد مراحل تحضيرية، انتقالية، قصد توفير الشروط الموضوعية لإنجاح هذا المشروع.

وبهذا الشأن، ستقوم الحكومة بتنفيذ بعض الأعمال المسبقة وأهمها تعزيز المرفق العمومي للإذاعة والتلفزة، من خلال تطوير وتنمية قدراتها في مجال الإنتاج، وتنويع برامجها مثل إنشاء عدة قنوات تعالج مواضيع محددة، وتحديث شبكتها للبث، وكذا تأهيلها.

وبالنسبة إلى مكافحة الهجرة السرية :

يجب أن نقر بأن هذه الظاهرة ما تزال تتفاقم وبلغت درجة تبعث على القلق.

وفي الواقع، لا يمكن لأي بلد القضاء لوحده على هذه الظاهرة التي، مثلما نعلم، ترجع أسبابها الأساسية إلى الفوارق في مجال التنمية بين الشمال والجنوب على المستوى العالمي وليس على المستوى الوطني ووضعيات اللا استقرار السياسي، أو الاقتصادي، أو الاجتماعي التي تشهدا بعض البلدان.

وقد أصبحت الجزائر التي كانت في الأصل معبراً نحو أوروبا بلداً لإقامة واستقرار المهاجرين السريين من مختلف الجنسيات.

وبهذا الصدد، اتخذت السلطات العمومية جملة من التدابير لمكافحة هذه الظاهرة والقضاء عليها، على المستوى المركزي وعلى الصعيدين المحلي والدولي.

وبخصوص الهجرة السرية لمواطنين جزائريين نحو أوروبا عن طريق البحر كما سميتهم "الحراثة" فقد برزت هذه الظاهرة الجديدة في سنة 2006.

ومن أجل القضاء على هذه الظاهرة التي تزداد تفاقمها، والتي غالباً ما تخص فئة عمرية حساسة من السكان، تم وضع ترتيب يتضمن تدابير للوقاية من هذه الظاهرة ومكافحتها على مستوى الولايات المعنية.

وتم من جهة أخرى، القيام بمبادرات، بالاتصال مع وزارة العمل والتشغيل، من أجل التكفل بإدماج الشباب الجزائريين ضمن الترتيب الخاصة بدعم التشغيل.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيدات والسادة النواب،

بالنسبة إلى الثقافة، سيتواصل عمل الحكومة من أجل بذل مزيد من الجهود سواء في إطار تظاهرة الجزائر عاصمة الثقافة العربية قصد جعلها فرصة لإثبات مكانة بلادنا وإشعاعها في العالم العربي أو في إطار الجهد الذي ينبغي أن يتواصل بعد انتهاء هذه السنة، وإن تنوع وثرأ البرامج وكذا المشاركة الفعالة لكل

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيدات والسادة النواب الأفاضل،

بخصوص دور الممثلات الدبلوماسية والقنصلية في حماية
الجمالية الجزائرية في المهجر، فإن اهتمام الدولة بالجمالية
الموجودة بالخارج يعد من أهم انشغالاتها، كونها جزءاً من
الوطن الأم، برهنت على مر التاريخ عن ارتباطها الوثيق بالمصير
الواحد المشترك وأصالتها وانتمائها.

وقد عملت الحكومة وستواصل العمل على تحسين ظروف
استقبال المواطنين على مستوى البعثات القنصلية والدبلوماسية
في الخارج، كما قامت بإنشاء بعثات قنصلية متنقلة وتأطير
المساجد ويفتح المدرسة الجزائرية الدولية بفرنسا وتخصيص
مساعدات مالية للمواطنين الجزائريين المعوزين، ولاسيما في
البلدان المجاورة. كما قامت، أيضاً، بتبسيط الإجراءات
الإدارية في ميدان التسيير القنصلي، وتعمل عن طريق السلطات
القنصلية لتمكين مواطنيها من الحصول على جميع حقوقهم في
بلد الإقامة. كما ستدرس الحكومة الخارطة القنصلية في إعادة
النظر في بعض القنصليات وفي إنشاء قنصليات قريبة من
تواجد بعض المغتربين في مواطن إقامتهم.

أما الدخول في شراكة مع الاتحاد الأوروبي، فهو خيار اعتمده،
ولقد روعي فيه توازن المصالح. ويكمن الهدف الأساسي من
اتفاق الشراكة في بعث الشراكة المباشرة بين المؤسسات
الاقتصادية الجزائرية والأوروبية بما يسمح لها من استيعاب
التطور التكنولوجي وتطوير منتجاتها وفق المعايير الدولية،
وتحقيق الاندماج المتنامي للاقتصاد الجزائري في السوق
الدولية.

إن اتفاق الشراكة يعطي للمؤسسات الجزائرية الوقت الكافي
للتكيف مع ضرورة المنافسة التي تفرضها السوق الحرة، كما
يوفر للجزائر مكامن التزامات تصحيحية تمكنها من اتخاذ إجراءات
خاصة لحماية الإنتاج الوطني كالحقوق التعويضية والتدابير
الوقائية وإجراءات استثنائية لصالح الصناعات الفتية أو بعض
القطاعات الصناعية التي تعرف صعوبات ظرفية مع العلم أن كل
شكاوى المتعاملين الاقتصاديين، تدرس من قبل اللجنة التقنية
الموجودة على مستوى الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة،
وذلك للدفاع عن حقوقهم.

وأشير، في هذا السياق، إلى أن اعتماد مشروع التلفزة الرقمية
الأرضية، التي توجد قيد التجربة منذ سنة 2005، والتي يرتقب
تشغيلها سنة 2008، يعد فرصة أكيدة لتكريس حرية النشاط في
الميدان السمعي - البصري.

غير أنه يجدر التأكيد بأن النشاط في الميدان السمعي -
البصري، غير ذلك المرتبط بالث، يمارس بكل حرية، وستستمر
الحكومة في تنفيذ كفاءات منح مساعدات للمتعاملين
والتعاونيات الخاصة بالنشاط السمعي - البصري.

وفيما يتعلق بالأسئلة المقدمة من قبل الكثير من النواب،
والمعلقة بالصحافيين، أريد أن أؤكد أن القانون الأساسي
الخاص بمحترفي الصحافة يشكل، بالنسبة إلى الحكومة،
أولوية أساسية. بل إن هذا الانشغال يوجد حالياً، في مرحلة
الدراسة.

من جهة أخرى، وحرصاً على تحسين قدرات القطاع، ولاسيما
من خلال تحرير المبادرات، فقد عكفت الحكومة على إعداد
ترتيب تشريعي وتنظيمي من شأنه أن يعزز تأطير نشاطات هذا
القطاع.

علاوة على أن هذه الحركة، التي تأتي تنفيذاً للتوصيات
المقدمة في إطار استراتيجية إنعاش قطاع الاتصال، ستسمح
بترقية هذه النشاطات ضمن منظور تحديث المنظومة الوطنية
للاتصال من أجل الشروع بحزم في تأهيلها بما يمكنها من
مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة، وبما يجعلها خاصة،
تتجانس مع التزامات بلادنا تجاه الخارج.

وفيما يتعلق بالانشغالات المعبر عنها من قبل بعض النواب
الأفاضل بخصوص المسجد والإمام، يجب أن أؤكد أن
استراتيجية الحكومة في مجال تأطير النشاطات الدينية تقوم
على الإقناع المتمثل في أن استقرار المجتمع يرتكز أيضاً على
استقرار المسجد.

ولهذا، فإن عملها يتجه نحو التعزيز الكمي والنوعي لتأطير
المساجد، التي استعيدت اليوم إلى المجتمع وإلى دورها
الطبيعي في الإشعاع الحضاري.

المواطنين وإلى المجتمع كما تفرض احترام الغير، وتقدير آرائه وجهوده. وفيما يخصني، فإني ألتزم أمام هذا المجلس الموقر، وأمام الشعب الذي تمثلونه، بجعل الحوار ثابتا من الثوابت والسموية إلى مستوى الفضيلة.

ذلك أن غياب الحوار يشجع على التسويف والمماطلة، ويلجم العمل الذي يعد لازما للتقدم. وعلى ذكر التقدم، فإن بلادنا في حاجة إليه من أجل تدارك التأخرات المتراكمة، والسمو إلى مصاف الأمم الكبرى، وهو أمر غير مستحيل بالنظر إلى القدرات الضخمة التي حباها الله بها. وستسعى الحكومة إلى انتهاج نهج براغماتي وستبرهن على تفتحها، وإني لأدعوكم إلى تفاعلي الأرتياب كمصدر لعدم التفهم، وغياب الحوار كمصدر للجمود.

واسمحوا لي أن أعود إلى نقطة كانت قد استوقفت، وبحق، انتباه سائر المتدخلين تقريبا. ويتعلق الأمر بالتشغيل الذي يأتي اليوم، على رأس مطالب المواطنين ويوسعي أن أؤكد لكم أن هذه المسألة تشكل أيضا انشغالا جوهريا أولويا بالنسبة إلى الحكومة.

وإذا كان لا بد من توفير أسباب العيش الكريم لأرباب الأسر وأبنائهم، فإنه يجب تمكين الشباب من وسائل بناء مستقبلهم وتحقيق آمالهم في غد أفضل في وسط شعبهم، وبالتالي بناء بلد لهم.

فنحن نريد أن يضمن لكل شاب ليس الحق في التربية والتعليم، فحسب، بل كذلك الحق في التكوين وفي التشغيل.

ولكسب معركة التشغيل، فإنه لا مناص، أولا، من كسب معركة النمو والتنافسية، وذلك انطلاقا من أن اقتصادا قويا هو وحده الكفيل بتوفير الشروط الضرورية لكي يستعيد المواطن كرامته الكاملة التي تتأتى من خلال احترام حقوقه، كل حقوقه، ومن خلال مكافحة الإقصاء والتهميش والفقر. ولذا، فإن اقتصادا مزدهرا هو وحده الذي قد يحول دون الإبقاء على هذه الأفكار السخية مجرد تمنيات جوفاء.

ومن بين الشروط الضرورية التي يجب توفيرها، فإن الأمر يتعلق بتحضير الموارد البشرية، باعتبار أن بلدا بدون إطارات هو بلد يتيم، وبلدا بدون إطارات متكونة تكوينا عاليا، فهو بلد معرض لخطر التهميش والتبعية.

أما بالنسبة إلى مسارات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، فإنه يسير بصفة عقلانية بعيدا عن كل تسرع قد يلحق ضررا بالاقتصاد الوطني. وتعمل الحكومة حاليا على تخطي المرحلة الأخيرة، حيث لم يبق إلا معالجة بعض القضايا المتصلة بجوانب تقنية وأخرى بولوج الأسواق. ويجب التذكير هنا، أن الانضمام لهذه المنظمة ليس غاية في حد ذاته بقدر ما هو تثبيت للإصلاحات الاقتصادية التي انبثقت عن الإرادة الوطنية.

وبخصوص مشروع الشرق الأوسط الكبير، فقد عبرت الجزائر بوضوح، ومنذ الوهلة الأولى، عن وجهة نظرها بخصوص هذه المبادرة، حيث اعتبرت أنه من غير الممكن تصور صيغة وحيدة للديمقراطية قابلة للتطبيق في كل الدول. وعلى أي حال، فإن فكرة الشرق الأوسط الكبير، لم تعد اليوم، في خانة أولويات حتى من بادر بوضعها.

وفي إفريقيا، فإن الجزائر تضطلع بدور الوسيط في حل النزاعات الجهوية، كما تقوم بالمشاركة في عمليات حفظ السلم، وذلك عن طريق الدعم بالوسائل اللوجستية.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

أتمنى، في ختام مداخلتني، أن أكون قد أجبت عن تساؤلاتكم، وساهمت في تقديم مزيد من التوضيحات لمشروع برنامج الحكومة، الذي يجب أن أؤكد مرة أخرى، أنه سيتحول، فور الموافقة عليه، إلى برامج عمل قطاعية حيث سيتم حشد كل الطاقات من أجل تنفيذها العاجل.

وإني أدرك، كما تدرك الحكومة، تطلعات المواطنين، وأنا واثق بأنكم تدركونها أيضا، كما يتبين ذلك من تدخلاتكم الثرية بالاقتراحات بقدر ما هي سخية بالمقاصد والغايات.

ونحن كلنا مقتنعون بأننا بحاجة إلى التحرك، بل وإلى العمل بسرعة من أجل تسوية مشاكل المواطنين التي عبرتم عنها أبلغ تعبير طوال المناقشات التي جرت في هذه الأيام الأخيرة.

وبهذا الصدد، أرى من واجبي أن أقول لكم بأن هذه المطالب، تفرض أن نكون في إصغاء إلى الآخر، وفي إصغاء إلي

إنني مع الطاقم الحكومي بحاجة إلى مساعدة كل ذوي الإرادات الحسنة، وإرادات كل اللاهي والذين يحملون في قلوبهم الجزائر، هذا البلد العظيم، من أجل إصلاح الإدارة وتوضيح مهامها، ومن أجل إصلاح العدالة في خدمة المتقاضين، ومن أجل تطهير مناخ الأعمال، وتشجيع روح المبادرة وتطويرها، وإضافة أكبر قدر من الشفافية، ومن أجل إصلاح القطاع المصرفي والمالي قصد إنعاش النمو، والحث على التجديد وتقهر نسبة البطالة، ومن أجل تحسيد سياسة اجتماعية متجانسة، وكفيلة بالتخفيف عن الفئات الاجتماعية الضعيفة، وبعبارة أخرى، من أجل إزالة الريبة والعمل على نحو يجعلنا ننظر بحزم إلى المستقبل، مستقبل يسمح لكل مواطن بإيجاد مكانته في المجتمع وتطوير قدراته الكاملة بحرية في مصلحة المجموعة الوطنية.

إن الحكومة لا تنقصها الإرادة، وستعمل بكل ما أوتيت من قدرات من أجل تعبئة الطاقات وتحريرها. فالبلاد لا تفتقر إلى النساء والرجال الذين يحدهم العزم والحزم على رفع تحديات التنمية والعصرنة. وسيجد المجلس الشعبي الوطني أمامه خيارات حاسمة بالنسبة إلى مستقبل الأمة، خلال هذه العهدة التشريعية فلنعمل على نحو يستبعد النقد العقيم المولد للجمود، ونوحد جهودنا بما يمكن من تجنيد كل القوى التي تزخر بها بلادنا في جهد جماعي واعد بالمستقبل، قوامه السلم والاستقرار والتقدم.

أعاننا الله جميعا على تحقيق أهدافنا المشتركة في خدمة شعبنا العزيز.

وخير ما أختتم به هو قول رسولنا الكريم: " من اجتهد وأصاب فله أجران ومن اجتهد ولم يصب فله أجر واحد ". ونحن نسأل الله العلي القدير، أن يجعلنا من الذين يفوزون بأجرين .

شكرا على كرم الإصغاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته (تصفيق).

الرئيس : شكرا السيد رئيس الحكومة.

بعد أن استمعنا إلى رد السيد رئيس الحكومة، أعلم السيدات والسادة النواب أن عدد الحاضرين بلغ 367 نائبا. إذن فالنصاب متوفر طبقا للمادة 58 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني والتصويت على مشروع برنامج الحكومة سيتم برفع اليد،

فلقد تكلمنا عن المنظومة التربوية التي تشهد إصلاحا عميقا، وتكلمنا عن الجامعة التي تعرف تطورا غير مسبوق، وذلكم لكي نقول بأنه يجب أن يولى المزيد من العناية بمخابرتنا. إننا بحاجة إلى بحث علمي وتقني قوي، وسنسهرعلى أن يكون هذا البحث أحسن تنظيميا، ومزودا بشكل أفضل بالوسائل حرصا على جعله مصدرا للتجديد والتقدم في قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية. كما يجب أن تصبح جامعاتنا ومخابرتنا مراكز إشعاع، وأن تشكل أكثر من أي وقت مضى، البوتقة التي يصقل فيها مستقبل الأمة.

وبهذا الخصوص، فإني أتفق مع النائب المحترم الذي عبر عن دهشته من مضاعفة عدد الجامعات عبر الولايات، بدلا من تزويد البلاد بأقطاب جامعية كبرى. وبالتالي، فإنه من البديهي أن تتم مراجعة الخريطة الجامعية وتكييفها مع المتطلبات التي تملئها الأهداف التي يجب بلوغها: أي استعمال أفضل لمواردنا البشرية والمادية، وتطوير ما أمكن من التناغم، وضمان مزيج بين الطلبة المنحدرين من كل أنحاء الوطن من أجل ضمان مزيج مفيد بالنسبة إلى الوحدة الوطنية.

كما يجب علينا أن نولي أكبر قدر من العناية بالتعليم والتكوين المهنيين من أجل تكييفه على الدوام مع مناصب الشغل الجديدة، ومع متطلبات التغييرات السريعة التي تحدث في كافة المجالات.

إن العالم يتحرك، ويتطور بسرعة، بل وبوتيرة سريعة جدا، ولا مكان فيه للتردد. وإذ نعيش في هذا العالم المتغير باستمرار، فإننا لا نريد التوقع على أنفسنا. فالبدل عن العمل هو الركود والتهميش، ونحن لا يمكن أن نقبل أن يصل بنا الأمر إلى هذا الأفق، بل لا يمكن أن نتصور ذلك أصلا.

فلتكن لدينا طموحات بالنسبة إلى بلادنا، ولنعمل على الاستجابة لنداءات شعبنا، وبتفادي السهولة والنقد المدمر، وغير المسؤول أحيانا للأسف، بجلد النفس وتتحلى بروح بناءة، وبالصرامة، والاحترام إزاء أنفسنا وإزاء الآخرين.

وإن الورشات المفتوحة من أجل بناء الجزائر، هي ورشاتنا جميعا، وعليها تقع مسؤوليتنا الجماعية لتنفيذ هذه البرامج.

المصوتون بلا : 22 صوتا

الممتنعون : 33 صوتا.

أعتبر أن المجلس الشعبي الوطني قد وافق على مشروع برنامج الحكومة وتهانينا للسيد رئيس الحكومة ولأعضاء حكومته (تصفيق).

وأحيل الكلمة مجددا إلى السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة : شكرا السيد الرئيس.

لا يسعني إلا أن أشكر كل الإخوة والأخوات من المجلس الشعبي الوطني على هذه الثقة الغالية التي منحوها لحكومة الجزائر من أجل تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية، فنسأل الله أن نكون أهلا لهذه الثقة وأن نعمل جميعا على تحقيق هذا البرنامج (تصفيق).

الرئيس : شكرا.

السيد رئيس الحكومة،

السادة وزراء الدولة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السيدات والسادة ممثلو أسرة الإعلام.

منذ حين وافق المجلس الشعبي الوطني بأغلبية معتبرة على برنامج الحكومة بعد نقاش دام أسبوعا كاملا تدخل خلاله 210 نواب بالإضافة إلى رؤساء المجموعات البرلمانية السبع، فباسمكم جميعا أود أن أعرب لمعالي السيد عبد العزيز بلخادم رئيس الحكومة وطاقمه على تهانينا الصادقة على هذه الثقة التي ما من شك أنها تعزز حركية حكومته وتدعم عملها وتعطيها دفعا لمواصلة تطبيق برنامج فخامة رئيس الجمهورية ميدانيا.

وأود كذلك أن أتقدم بخالص الشكر وصادق الامتنان إلى السيدات والسادة النواب على نوعية مداخلاتهم، والجدية والصراحة اللتين طبعتا مناقشات مشروع برنامج الحكومة، حيث تنوعت الآراء وتعددت المواقف في تناول المحاور الأساسية المكونة لمحتوى البرنامج، وأبدى النواب حرصا كبيرا على تتبع مختلف الجوانب التي عني بها مشروع برنامج

وبعد تصويت النواب الحاضرين تقرأ أسماء النواب الذين وكلوا زملاءهم في عملية التصويت، وطبقا لأحكام المادة 80 من الدستور والمادة 48 من القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة أعرض عليكم برنامج الحكومة للتصويت.

الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم... شكرا

المصوتون بلا... شكرا.

الممتنعون... شكرا.

نشرع الآن في التصويت بالوكالات وعددها 13 وكالة، وأحيل الكلمة إلى مستشار شؤون التشريع لقراءة أسماء أصحابها. فليتفضل.

السيد مستشار شؤون التشريع : شكرا سيدي الرئيس.

1- السيد سعيد سعدي يوكل السيد جمال الدين فرج الله

2- السيد حميد لوناوسي يوكل السيد محمد خندق

3- السيد رفيق حساني يوكل السيد أرزقي عيدر

4- السيد نور الدين آيت حمودة يوكل السيد علي براهيم

5- السيد مصطفى طيبي يوكل السيد الطاهر خاوة

6- السيد أحمد بناي يوكل السيد بلقاسم بلعباس

7- السيد عبد القادر بن شريف يوكل السيد المداني برادعي

8- السيد أحمد حسناوي يوكل السيد مشبك عبد القادر

9- السيد صالح دجال يوكل السيد محمد عبو

10- السيد مصطفى زروال يوكل السيد ميلود شيخي

11- السيد أحمد إيدابير يوكل السيد عبد الحفيظ بوبكر

12- السيد يحي قيدوم يوكل السيد بوعلام بوزيدي

13- السيد محمد المهدي القاسمي يوكل السيدة فاطمة

القاسمي.

شكرا سيدي الرئيس.

الرئيس : شكرا.

الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم...

المصوتون بلا...

الممتنعون...

شكرا، النتيجة النهائية لحساب الأصوات هي :

المصوتون بنعم : 315 صوتا

إن الارتقاء بالشأن التشريعي وتحسين أدائه، يتطلب توفير الشروط الكفيلة بذلك وأهمها تعزيز سبل التفاهم والتنسيق والتشاور والتعاون بين الهيئة التشريعية والحكومة والحفاظ على المناخ المناسب للعمل المنتج للنواب وأعضاء الحكومة لضمان النجاعة والفعالية في تأدية المهام الدستورية الموكلة لهم.

وفي الختام، أجدد التهنية للسيد رئيس الحكومة ولل سيدات والسادة الوزراء على موافقة المجلس الشعبي الوطني على برنامج الحكومة متمنيا موصول التوفيق والنجاح لتجسيد هذا البرنامج الطموح الهادف إلى التكفل بانشغالات مواطنينا والمعبر عن تطلعات الجزائر إلى الاستقرار والرفي.

وأشكركم على كرم الإصغاء ونستأنف أشغالنا في وقت لاحق وستبلغون به.

شكرا للجميع والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في منتصف النهار
والدقيقة الثالثة**

الحكومة، ولقد ركز نواب الأمة في مناقشة مشروع برنامج الحكومة على إصلاح العدالة والمنظومة التربوية وترشيد تسيير المال العام والقضاء على الفساد والرشوة والاهتمام بتطوير الاقتصاد الوطني دون التخلي عن سياسة التكافل والتضامن الوطني.

ويدوري أود التطرق إلى مشكلة البطالة المتفشية في أوساط الشباب بالتأكيد على ضرورة إيجاد السبل الكفيلة بتطوير آليات التشغيل لمواصلة التكفل بالشباب وإدامتهم وبعث الآمال في نفوسهم، وبالأخص خريجي الجامعات الذين يزداد عددهم كل سنة لتسخير تحصيلهم العلمي والمعرفي في عملية التنمية الوطنية مع الإلحاح على ضرورة التكفل بهذا الانشغال وتقديم الحلول العاجلة له حفاظا على مستقبل أجيالنا.

إن تعزيز بناء دولة القانون وترسيخ مبادئ الحكم الراشد وضمان الحقوق وصون الحريات الجماعية والفردية وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة يقتضي تكاتف كافة الجهود، وتعاون الجميع هيئات وقوى وطنية وأفراد.